



السادة / بورصة الأوراق المالية إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيداتكم تقرير مراقب الحسابات والمركز المالى والإيضاحات المتممة للمركز المالى

عن السنة المالىة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مسئول الاتصال

محمود مدحت محمود



شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية

فى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

و تقرير مراقب الحسابات عليها

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

صفحة	المحتويات
-	تقرير مراقب الحسابات
١	الميزانية
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغير فى حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٧-٦	الايضاحات المتتممة للقوائم المالية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي شركة العروبة للسمسة في الاوراق المالية.

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة العروبة للسمسة في الاوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل و قائمة الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة و غيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد و عرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم و تنفيذ و الحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو عن الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط و أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اي اخطاء هامة ومؤثرة

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل و الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات

المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

١٣ عمارات العبور - الدور الثالث عشر - شقة ٦

شارع صلاح سالم - مدينة نصر- القاهرة

ت.ف ٢٤٠٤٢٩٧٥ - ٢٤٠٥٤٨٣٩

e-mail: audiconsult2000@yahoo.com

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

اسباب ابداء الرأي المتحفظ

١- بلغت الخسائر مبلغ (٢٥٣،٣٣٠،١٩) جنيه بما يزيد عن نصف قيمة حقوق المساهمين مما يستدعي دعوة الجمعية العمومية الغير عادية للنظر في حل الشركة او استمرارها طبقا للمادة ٦٩ من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨
٢- لم تقم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعه في ٣١ ديسمبر طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ الادوات المالية

٣- بلغ رصيد العملاء المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ (١٢٧٥٥٦٦٦) تضمن مبلغ (٩٨٤٤٥١٩) غير مغطى باسهم تم اثبات خسائر اضمحلال لها بنحو (٨٠٧٢٣٨٧) بفارق قدره (١٧٧٢١٣٢) لم تقم الشركة باثباتها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على اموال الشركة

الرأي المتحفظ

وفيما عدا ماورد بالفقرات اعلاه ، نرى أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لشركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريرا في ٢٨/٠٢/٢٠٢٣

محاسب قانوني
د/ شريف محمد عبد الحميد السكري
كلية التجارة-جامعة القاهرة
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية

رقم القيد بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة الماليه (١٨٢)

١٣ عمارات العبور - الدور الثالث عشر - شقة ٦
شارع صلاح سالم - مدينة نصر- القاهرة
ت.ف ٢٤٠٤٢٩٧٥ - ٢٤٠٥٤٨٣٩
e-mail: audiconsult2000@ yahoo.com

شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣١-١٢-٢٠٢١	٣١-١٢-٢٠٢٢	ايضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
٨٨١ ٩٨٦	٧٧٨ ٩٠٤	٩ - (٢-٣)	الاصول الثابته بالصافي
١٠٩٢ ٨٨٠	١٧٠٧ ٦٦٠	١٣ - (٤-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٠٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠	٧ - (٥-٣)	استثمارات في شركة مصر للمقاصه
٩٠٤ ٩٨١	٤٨٨ ٩٨١	(٥-٣)	صندوق ضمان التسويات
٣٠٨٤ ٩٤٧	٣ ١٨٠ ٦٤٤		مجموع الأصول غير المتداولة
الأصول المتداولة			
٤ ١٥٨ ٩٧٤	٣ ٧١٦ ٧١٣	٤ - (٢٦-٣)	نقديه بالصندوق و البنوك
١٣ ٨٥٦ ٨٥٥	٤ ٦٨٣ ٢٧٩	٥	عملاء (بالصافي)
١ ٤١٨ ٦٩٣	٢١٥ ٣٨٩		مصر للمقاصه
٢٣٣ ٧٩٥	١٠ ٥٢٠ ٥٢٧	٦	مدينون و حسابات مدينه اخرى
١٩ ٦٦٨ ٣١٧	١٩ ١٣٥ ٩٠٨		مجموع الأصول المتداولة
٢٢ ٧٥٣ ٢٦٤	٢٢ ٣١٦ ٥٥٣		إجمالي الأصول
حقوق الملكية و الإلتزامات			
حقوق الملكية			
٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١٤ - (٣٠-٣)	رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل
٣٠٥ ٨٢٣	٣٠٥ ٨٢٣	(١٢-٣)	الاحتياطي القانوني
٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠		احتياطي عام
(١٢ ٨٧٧ ٢٤٩)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)		ارباح (خسائر) مرحلة
٩٦ ٢٩٢	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)		ربح (خسارة) الفترة
١٢ ١١٤ ٨٦٦	٥ ٥٦٥ ٥٦٩		مجموع حقوق الملكية
الإلتزامات غير المتداولة			
٨٢ ٨٣٤	٧٩ ٩٥٠ ٢١	(٢ / ٢٧-٣)	التزامات ضريبية مؤجلة
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢	قروض مسانده
٥ ٠٨٢ ٨٣٤	١٥ ٠٧٩ ٩٥٠		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
الإلتزامات المتداولة			
٥ ٢٣٨ ٢٧٨	١ ٦١٢ ٤٥٢		عملاء دائنون
٨٤ ٦٦٥	٣٨ ٤٢٢	١٠	دائنون و ارصده دائنة اخري
٢٣٢ ٦٢١	٢٠ ١٦٠	١١	مصلحه الضرائب
٥ ٥٥٥ ٥٦٤	١ ٦٧١ ٠٣٤		مجموع الإلتزامات المتداولة
١٠ ٦٣٨ ٣٩٨	١٦ ٧٥٠ ٩٨٤		إجمالي الإلتزامات
٢٢ ٧٥٣ ٢٦٤	٢٢ ٣١٦ ٥٥٣		إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات

إيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق ،

تحريراً في ٢٢ فبراير ٢٠٢٣

المدير المالي

ابراهيم زكي احمد

العضو المنتدب

محمد عاطف رسلان



شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المنفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	ايضاح رقم	
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١		
الى ٢٠٢١/١٢/٣١	الى ٢٠٢٢/١٢/٣١		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٥٥٤٣٢٩٧	١٩٢٩٧٤٥	١٥	٣/١٦
(١٨٩٧٣٣١)	(١١٦٠٣٣٦)	١٦	
٣٦٤٥٩٦٦	٧٦٩٤٠٩		
١٢٢٣٨٩٢	٧١٥٨٦٣	١٨	٣/١٨
(١٣٩٣٥٠٧)	(٢٨٨٦٣٥)		
(٣٠٠٥٤٦٨)	(٢٩٢٢٠٦٩)	١٧	
(٣٦٨٠٠٠)	(٤٩٣٧٨٦٧)		
-	١١٧٧٣٠		
(١٦٩١٨)	(٦٦١٤)		
٨٥٩٦٥	(٦٥٥٢١٨٢)		
١٠٣٢٧	٢٨٨٤	٢١/٢	
٩٦٢٩٢	(٦٥٤٩٢٩٨)		
٠٠٠٤	(٠٢٦٧٣)	١٩	
اثني عشر شهر	اثني عشر شهر		

ايرادات النشاط

تكلفه الحصول علي الايراد

مجمل الربح

ايرادات اخري

مصرفوات تسويق

مصرفوات اداريه و عموميه

عبء الاضمحلال (الخسائر الائتمانيه المتوقعه)

أرباح (خسائر) تقييم العملات الاجنبية

المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل

صافي الربح (الخساره) قبل الضرائب

الضريبة المؤجله

ربح (خسارة) الفترة

نصيب السهم الأساسي و المخفض في ربح (خسارة) الفترة

الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

العضو المنتدب
محمد عاطف سلطان



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المنفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	ايضاح رقم
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١	
الى ٢٠٢١/١٢/٣١	الى ٢٠٢٢/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٩٦ ٢٩٢	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	ربح (خسارة) الفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
-	-	فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية
-	-	أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل
-	-	تغطية التدفق النقدي
-	-	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
-	-	نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الاخرى فى الشركات الشقيقة
-	-	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
٩٦ ٢٩٢	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

العضو المنتدب

محمد عاطف رسلان

المدير المالي

ابراهيم زكي احمد



شركة العروبة للمسمرة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
الإجمالي	أرباح (خسائر) مرحلة أرباح (خسائر) الفترة	أرباح (خسائر) مرحلة أرباح (خسائر) الفترة	أرباح (خسائر) مرحلة أرباح (خسائر) الفترة
جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية
١٢ ١١٤ ٨٦٨	-	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)		٣ ٥٨٢٣
٥ ٥٦٥ ٥٧٠	-	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
٥ ٥٦٥ ٥٦٩	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
١٢ ٠١٨ ٥٧٦	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
٩٦ ٢٩٢	٩٦ ٢٩٢	(١٢ ٨٧٧ ٢٤٨)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
١٢ ١١٤ ٨٦٨	٩٦ ٢٩٢	(١٢ ٨٧٧ ٢٤٨)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
١٢ ١١٤ ٨٦٨	٩٦ ٢٩٢	(١٢ ٨٧٧ ٢٤٨)	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠

٢٠٢٢

رصيد حقوق الملكية في ٠١/٠١/٢٠٢٢

الدخل الشامل

صافي أرباح (خسائر) الفترة

بنود الدخل الشامل الأخر

إجمالي الدخل الشامل

معاملات مع المساهمين

المحول إلي الاحتياطي القانوني

رصيد حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

عام ٢٠٢١:

رصيد حقوق الملكية في ٠١/٠١/٢٠٢١

الدخل الشامل

صافي أرباح (خسائر) الفترة

بنود الدخل الشامل الأخر

إجمالي الدخل الشامل

معاملات مع المساهمين

المحول إلي الاحتياطي القانوني

رصيد حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها،

العضو المنتدب

محمد عاتق رمضان

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد



Handwritten signature in blue ink.

شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	ايضاح رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١		الي ٢٠٢١/١٢/٣١	الي ٢٠٢٢/١٢/٣١
٨٥٩٦٥	(٦٥٥٢١٨٢)			
١٧٢٨٩٤	١٥٦٤٩١	(٩)		
٣٦٨٠٠٠	٤٩٣٧٨٦٧			
-	(١١٧٧٣٠)			
(٢٣٤٥٥)	(٧٩٤٠٧)	(١٨)		
(١٢٠٠٤٣٧)	(٦٣٦٤٥٧)	(١٨)		
-	-			
(٥٩٧٠٣٣)	(٢٢٩١٤١٧)			
(١٣٤٩٣٠)	(١٠٢٨٦٧٣٢)	(٦)		
٨٦٦٣٢٦٣	٥٤٣٩٠١٤	(٥)		
(٦٨٧٦٦٢٤)	(٣٨٨٤٥٣٠)	(١٠) - (١١)		
-	-			
١٠٥٤٦٧٦	(١١٠٢٣٦٦٦)			
(٢١٨٦٥١)	(٥٣٤٠٩)	(٩)		
-	-			
(٥٩١٧٨٠)	(٦١٤٧٨٠)	(١٣)		
(٢٩٨٧٤١)	٤١٦٠٠٠			
٦١٦٠٠	-			
٢٣٤٥٥	٧٩٤٠٧	(١٨)		
١٢٠٠٤٣٧	٦٣٦٤٥٧	(١٨)		
-	-			
١٧٦٣٢٠	٤٦٣٦٧٤			
-	-			
-	١٠٠٠٠٠٠٠	(١٢)		
-	-			
١٢٣٠٩٩٦	(٥٥٩٩٩١)			
-	١١٧٧٣٠			
٢٩٢٧٩٧٨	٤١٥٨٩٧٤	(٤)		
٤١٥٨٩٧٤	٣٧١٦٧١٣			
٤١٥٨٩٧٤	٣٧١٦٧١٣			
-	-			
٤١٥٨٩٧٤	٣٧١٦٧١٣	(٤)		

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافى أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب

تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

اهلاكات الاصول الثابتة

المكون (المستخدم) من المخصصات

اثر التغير في اسعار الصرف

فوائد دائنه

ايرادات اخري

ضرائب الدخل المدفوعة

أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل

(الزيادة) النقص في المدينون و الحسابات المدينة الاخرى

(الزيادة) النقص في العملاء وأوراق القبض

الزيادة (النقص) في الدائون و الأرصدة الدائنة الاخرى

النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمدته تزيد عن ٣ اشهر)

صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

مدفوعات لشراء أصول ثابتة

مقبوضات من بيع أصول ثابتة

النقص (الزيادة) في مشروعات تحت التنفيذ

المسترد من حصه الشركه في صندوق ضمان التسويات

المسترد من حصه الشركه بمصر للمقاصه

فوائد دائنه

ايرادات اخري

استثمارات بغرض البيع

صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل

الزيادة (النقص) في البنوك الدائنة

الزيادة (النقص) في القروض المسانده

توزيعات الأرباح المدفوعة

صافى النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل

صافى الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق لدى البنوك خلال الفترة

اثر التغير في اسعار الصرف

النقدية بالصندوق لدى البنوك في بداية الفترة

النقدية بالصندوق لدى البنوك في نهاية الفترة

و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلى :-

صافى النقدية و ما في حكمها اخر الفترة

النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمدته تزيد عن ٣ اشهر)

النقدية و ما في حكمها اخر الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها،

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

١- نبذة عن الشركة:

١/١ اسم الشركة:

- تأسست شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" عن طريق الاكتتاب المغلق وطبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتم الموافقة على تأسيس الشركة طبقا للمادة ١٣٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الشركات المشكلة بالهيئة العامة لسوق المال بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢

- تم نشر النظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات تحت رقم ٩٢ في يناير ١٩٩٥ كما تم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٩٤١٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠.

٢/١ غرض الشركة:

يتمثل غرض الشركة في

- القيام باعمال السمسرة في الاوراق المالية و التعامل و الوساطة و السمسرة في السندات و قد حصلت الشركة على الترخيص رقم (١٥) من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٤/٠٤/٢٣.

- مع مراعاة احكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية و بشرط استصدار الترخيص اللازم لممارسة هذه الانشطة.

- يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الاموال التي تزاو ل اعمالا شبيهه باعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج. كما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركان او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

٣/١ مدة الشركة:

- مدة الشركه ٢٥ عاما تنتهي في ٢٥/٠٦/٢٠٤٤ و ذلك طبقا للسجل التجاري للشركه .

٤/١ مقر الشركة:

- يقع مقر الشركه الرئيسي في ٦ ميدان الفلكي – باب اللوق - القاهرة

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة:

- تم اعتماد القوائم المالية للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٣١/١٢/٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٢٣/٠٢/٢٠٢٣

٦/١ تاريخ القيد بالبورصه المصريه:

- و تم طرح الشركه للاكتتاب العام بتاريخ ٢٥/٠٣/٢٠١٠ بعد التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٤/٠٣/٢٠١٠.

٧/١ السنه الماليه للشركه:

- تبدأ السنه الماليه من اول يناير و تنتهى في اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس إعداد القوائم الماليه:

١/٢ أسس القياس:

- يتم إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢/٢ عملة التعامل و عملة العرض:

- تم عرض القوائم الماليه المرفقة بالجنبيه المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركه .

٣/٢ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي:

- يتطلب إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات و الإفتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضه للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .

- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقه و عوامل أخرى متنوعه. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم اعاده مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفتره التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفتره فقط ، أو في فتره التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- الحكم الشخصي:

- المعلومات الخاصه بالاحكام المستخدمه في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيمة المعروضه للقوائم الماليه متضمنه فيما يلي:

- الاعتراف بالايراد: يتم الاعتراف بالايراد طبقا لما هو وارد تفصيلا بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- استثمارات في شركات شقيقه و المنشآت الخاضعه لسيطرة مشتركه: ما اذا كان للشركه نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.

- تصنيف عقود الايجار.

ب- الافتراضات و التقديرات غير المؤكده:

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة في الفترة الحالية و التي قد ينتج عنها تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للاصول و الالتزامات في الفترة المالية القادمة يتمثل في:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية أخرى.
- **ت- قياس القيمة العادلة:**
- يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للاصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
- يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للاصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل اساسي ، و يتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقا للتسلسل الهرمي التالي:
- المستوى (١): الاسعار المعلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لاصول و التزامات متماثلة.
- المستوى (٢): مدخلات كل من الاسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) و التي يتم تتبعها للاصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الاسعار) او غير مباشرة (أى مشتقة من الاسعار).
- المستوى (٣): مدخلات للاصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
- تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغيير خلالها.
- تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلي:
- المدفوعات المبينية على اسهم.
- الادوات المالية.
- الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

التغيرات في السياسات المحاسبية و الإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات علي جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفردة .

١/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

- تم ترجمة المعاملات الأجنبية بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
- الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة .
- و بصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:
- الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الأضعحال، يتم اعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط اجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- ادوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة و إهلاكاتها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح و الصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون مكانه و حالته التي يصبح عليها قادر على التشغيل بالطريقة التي حددها الإدارة ، و يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المباني و المتناقص لباقي بنود الاصول الثابتة طبقاً للعمر الافتراضي للأصل ووفقاً للمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصل	معدل الإهلاك
المباني و العقارات	٥ %
اجهزه الحاسب الالى	٥٠ %
برامج الحاسب الالى	١٥ %
باق الاصول	٢٥ %

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .
- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة، و إذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسى، فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الأعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الأعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دورى في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للأصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقيمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الأصول غير الملموسة:

- تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم اثبات الاولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت - و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل و يصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ الاستثمارات:

١/٥/٣ استثمارات في شركات تابعة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تسيطر عليها الشركة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها عليها ضمن الاستثمارات في شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة - تكلفة الاقتناء- في تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد - تحميلا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢/٥/٣ استثمارات في شركات شقيقة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات في شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة في تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في نهاية كل فترة مالية باتباع اسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المجمعة و ذلك بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة او في نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة أية توزيعات محصلة أو معلنة

٣/٥/٣ الاستثمارات العقارية:

- تتمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات (أراضى أو مباني أو كليهما) التى تم الحصول عليها و محتفظ بها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغيير الموجب في القيمة العادلة أو لتحقيق عوائد أو كليهما معا، و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و تشمل الأراضى المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد في الوقت الحاضر ، و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة -تكلفة الاقتناء- في تاريخ الاقتناء أو في تاريخ التبادل.

- ولا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أى عقارات محتفظ بها و مقتناة بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.

- على أن يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات العقارية التى يتولد عنها إيرادات فى نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصوما منها مجمع الأهلاك متضمنا مجمع خسائر اضمحلال القيمة ، و طبقا لنسب الأهلاك التى حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات ، على ان يتم استبعاد الاستثمار العقارى من الدفاتر و ذلك عند التصرف فيه، أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام، و لا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

٦/٣ اضمحلال الأصول :

١/٦/٣ الأصول المألنه

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المسهلقة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير فى الجودة الائتمانية للأصل المالى منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي و التى لا تنطوى على زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.

- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، و لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هى الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. فى نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأولي. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالى. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً فى التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة فى الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) فى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.

- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلى بها لتطبيق العوامل الكمية فى تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير فى نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلى الأصلي ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة فى مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدى الى تحويل جميع الأدوات فى النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة فى تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.

- تحدد الشركة الأصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان – تحدد الشركة التعثر فى السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).

- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالى ضعيف ائتمانيا:

- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر فى السداد.

- من المحتمل أن يدخل العميل فى حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو

- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.

- تقوم الشركة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الأصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الأصول المالية التى لم تشهد ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التنفيذ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
 - المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها و الذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:**
- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
 - إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
 - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
 - يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٦/٣ اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التي تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و في حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الأضمحلال.

٧/٣ الأدوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف و القياس الأولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين و أدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية – التقييم و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولي يتم تقييم الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة تقييم الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و في هذه الحالة يتم تقييم جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأولي من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.
- يتم تقييم الأصل المالي (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحويل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- يتم تقييم الإستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحويل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ الأصلي و الفائدة القائم.

- عند الإقرار الأول باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإقرار الأول فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلا ماليا يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإقرار (يشار إليه - أحيانا - على أنه "عدم اتساق محاسبي") و الذي قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال:

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية ، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
 - تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل و فائدة:

- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود ، و مقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:
 - الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
 - الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
 - ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
 - الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
 - يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإقرار الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية - القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

أصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإقرار بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
أصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.
	إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الإقرار بهم ضمن الأرباح

و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.	أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة
تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.	من خلال بنود الدخل الشامل الأخر
إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة و الاضمحلال يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.	
صافي الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.	
تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.	استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار.	
صافي الأرباح و الخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح و الخسائر.	

٦/٧/٣ الالتزامات المالية – التويب و القياس اللاحق، و الأرباح و الخسائر:

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الاعتراف بصافي الأرباح و الخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.
- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الاعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر ، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٧/٧/٣ الاستبعاد:

الاصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و في هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما و عندما فقط:

- يكون لدى الشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات في آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و في حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإقرار بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإقرار بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ اوراق القبض:

- تتمثل أوراق القبض في قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التي حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإقرار بأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التي تعتبر أدوات قابلة للتداول في تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التي يتم تحديدها بخضم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوق للأدوات المالية المشابهة استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدية قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام و يمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، و يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريا فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإلتزام المتوقع المطلوب لتسوية الإلتزام .

١٠/٣ الموردون و اوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت ارصدة الموردون و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الاخرى بالمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

١١/٣ الإقتراض بالفائدة:

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئيا بالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإقرار المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض علي أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض:

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطي القانوني:

- تطبيقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطي قانوني حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقا لإقتراح مجلس الادارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإقرار بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتناؤها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء أو بيع أو اصدار أو الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح أو خسارة التصرف في الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ايرادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء فى ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
 - تحديد التزامات الأداء.
 - تحديد سعر المعاملة.
 - توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء فى حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من التزام أداء.
- يتم الإعراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمنى (الوفاء بالالتزامات الأداء على مدى زمنى يمثل الزمن الذى يتم فيه الوفاء بالالتزامات الأداء) اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:
- أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها فى التوقيت الذى تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.
 - ب- أو يترتب على التزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.
 - ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل وللشركة حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- يتم الإعراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى حيث تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الاداء عند نقطة من الزمن و هى النقطة التى يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل – و توجيه استخدام الأصل – و الحصول على ما يقارب جميعه المنافع المتبقية، فى هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالإيراد لأنها قامت بالوفاء بالالتزامات الأداء.

وجود مكون تمويل هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به – القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

١٦/٣ الاعتراف بالإيراد (إيراد السمسرة و العمولات):

يتحقق الإيراد وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، و يتم إثبات الإيراد بناء على تادية الخدمة و اصدار فاتورة للعميل.

١٧/٣ ايرادات التوزيعات:

يتم اثبات ايرادات المساهمات عند اعلان التوزيعات المتعلقة بها:

- صندوق ضمان التسويات.
- شركة مصر المقاصة.
- صندوق حماية المستثمر.

و لا تعد توزيعات الاسهم المجانية ايرادات يتم اثباتها.

١٨/٣ ايرادات الفوائد الدائنة:

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقاً لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٩/٣ الشراء بالهامش:

- يقصد به العمليات التى تتم بموجب اتفاق ثلاثى بين احد امناء الحفظ و شركة او اكثر من شركات السمسرة و احد العملاء .
- ينظم ذلك القرار رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بقرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ و تاريخ سريانه ١٠/٦/٢٠٠٥ .
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٠٩ وافق السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على منح الشركة ترخيص القيام بمزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش اعمالاً لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تعديلاتها .
- بلغت نسبة المبالغ المستحقة عن عملاء الشراء بالهامش إلى اجمالى عام الضمانات المقدمه من العملاء ٦٦.٣٨% .

٢٠/٣ ايرادات من شركات تابعة و شقيقة:

- يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة فى نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقاً لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغيير فى حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التى لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة فى استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلى أهمها أكثر تحديداً.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواء بالتوزيع النقدى أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

٢١/٣ ايرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار فى استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئياً- الى المشتري ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للغير طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

٢٢/٣ المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصاريف وفقاً لاساس الاستحقاق .

٢٣/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات و افتراضات تؤثر على قيم الأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات خلال الفترات و السنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياً عن تلك التقديرات.

٢٤/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة فى العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التى تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التى تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين فى الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التى تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التى يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٥/٣ قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما فى حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل مدة تزيد عن ٣ شهور و اذون الخزنة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢٦/٣ النقدية و ما فى حكمها:

- تتضمن النقدية و ما فى حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لخطر هامة للتغير فى قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة فى ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية و ما فى حكمها تشمل على ارصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل و التى لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٧/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة:

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنة كل من ضريبة السنة و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الارباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية و التى يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية فى الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية .

١/٢٧/٣ ضريبة الدخل:

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده او سداه لمصلحة الضرائب.

٢/٢٧/٣ الضريبة المؤجلة:

- يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبي) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبي) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
- و يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنفعا بهذا الأصل ، و يتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول و الالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة و بين الأسس المحاسبية التى يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها .
- يتم ادراج الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة كإيراد او مصروف فى قائمة الدخل للفترة .

٢٨/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

يتمثل نصيب السهم الأساسي في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٩/٣ العمليات غير المستمرة:

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و ال ذي يمثل خطا تجاريا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التثبيت كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتثبيتها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا و يتم إعادة تثبيت أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٣٠/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على افضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على افضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٣١/٣ سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطات (بخلاف الاحتياطي القانوني):

- طبقا لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فإنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الاقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني.
- وبعد اجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الأرباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادي، ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسي.

٣٢/٣ مزايا العاملين:

١/٣٢/٣ نظام المعاشات للعاملين:

- تساهم الشركة في نظام التامينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقا لقانون التامينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقا لاساس الاستحقاق ، و وفقا لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢/٣٢/٣ حصة العاملين في الأرباح:

- تدفع الشركة حصة العاملين في الأرباح بواقع ١٠% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطي القانوني و الخسائر المرحلة (ان وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين في الأرباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهى الشركة.

٣٣/٣ علاوة الإصدار:

- تتمثل علاوة الإصدار في الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الإسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافي قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافي العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطي خاص تقرره الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٣٤/٣ عقود التأجير:

أ- عقود تأجير الأصول:

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" وبالالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنية في عقد التأجير و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير.

القياس اللاحق

- في نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجي أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال في قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس إلتزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلي:
 - أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.
 - ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
 - ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.
- و إذا حدث تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم في تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

- في حالة البيع مع إعادة الإستهجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالي:

تحويل الأصل بمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة في البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل ليس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

ت- الإعفاءات من الاعتراف:

- قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

٣٥/٣ الأرقام المقارنة:

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

٤- النقدية لدى البنوك:

بلغ رصيد النقدية وما في حكمها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٧١٦٧١٣ جنيه مصري بيانه كالتالى :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري ١٩٧٢٣	جنيه مصري ١٠٠٠٥	نقدية بالصندوق
٤١٣٩٢٥١	٣٧٠٦٧٠٨	حسابات جارية بالبنوك
٤١٥٨٩٧٤	٣٧١٦٧١٣	الإجمالي

٥- العملاء واوراق القبض (بالصافي):

بلغ رصيد العملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤ ٦٨٣ ٢٧٩ جنيه مصري، بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	العملاء
١٦٩٩٣ ٨٥٥	١٢٧٥٥ ٦٦٦	خسائر ائتمانية متوقعه
(٣١٣٧ ٠٠٠)	(٨٠٧٢٣٨٧)	إجمالي ارصده العملاء واوراق القبض
<u>١٣٨٥٦٨٥٥</u>	<u>٤ ٦٨٣ ٢٧٩</u>	

٦- مدينون وحسابات مدينة أخرى:

بلغ رصيد مدينون وحسابات مدينة أخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٠ ٥٢٠ ٥٢٧ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	سلف و عهد عاملين
١٤٢٣٩٥	١٧٤٩٨٠	*تامينات لدى الغير
٩١٤٠٠	١٠ ١٠١٤٠٠	مدينون و حسابات مدينة
--	٢٤٧٦٢٧	خسائر ائتمانية متوقعه
--	(٢٤٨٠)	الإجمالي
<u>٢٣٣٧٩٥</u>	<u>١٠ ٥٢٠ ٥٢٧</u>	

*تم زياده مبلغ اللامين المودع من الشركة لدي الهيئه العامه للرقابه الماليه بمبلغ ١٠ ملايين جنيه مصري لمده عام وذلك طبقا لقرار مجلس اداره الهيئه العامه للرقابه الماليه رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٢ .

٧- استثمارات في شركة مصر المقاصة:

بلغ رصيد الاستثمارات في شركة مصر المقاصة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٥١٠٠ جنيه و هو قيمه المساهمه في رأس مال شركة مصر للمقاصه طبقا لاحكام قانون الايداع و القيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ و لائحته التنفيذية و التي توجب علي الشركات العامله في مجال الاوراق الماليه المساهمه في رأس مال شركة مصر للمقاصه و الايداع و القيد المركزي و يبلغ حصه الشركه عدد ٧٨٩٤ سهم .

يتمثل هذا البند في حصه الشركه في اسهم شركة مصر المقاصة كما يلي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	استثمارات في شركة مصر للمقاصه
٢٠٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠	إلاجمالي
<u>٢٠٥ ١٠٠</u>	<u>٢٠٥ ١٠٠</u>	

٨- الأطراف ذات العلاقه:

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقه التى تقوم بها الشركه في سياق معاملتها العاديه باستخدام نفس أسس التعامل التى تتم مع الأطراف الاخرى .

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ارصده حسابات لبعض العاملين
<u>دائن</u>	<u>مدين</u>	
٦١٢٧١	٣٥٩٦١٠	٢٨٧٢٠٥
٦١٢٧١	٣٥٩٦١٠	٢٨٧٢٠٥
		٦٩٢
		الإجمالي

شركة العرويه للمسمره في الاوراق المالية
" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢

٠٩ الاصول الثابتة

الإجمالي	برامج وشبكات	مباني	اجهزة كهربائية و الات و معدات	اجهزة كمبيوتر	اثاث و تجهيزات	التكلفة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٤ ٤٨٠ ٥٨٦	١ ٦٨٢ ٩٦٦	٨٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٣٩٢	٦٨٩ ٥٩٤	١ ٠٠٧ ٦٣٤	التكلفة في ٠١ يناير ٢٠٢١
٢١٨ ٦٥١	٥٢ ٤٤٠	٥٢ ٢٠٠		٢٤ ٣٩٦	٨٩ ٦١٥	الإضافات
٤ ٦٩٩ ٢٣٧	١ ٧٣٥ ٤٠٦	٨٠٠ ٠٠٠	٣٥٢ ٥٩٢	٧١٣ ٩٩٠	١ ٠٩٧ ٢٤٩	الإستبعادات
٥٣ ٤٠٩	٢٨ ٥٠٠		٢٤ ٩٠٩			التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٤ ٧٥٢ ٦٤٦	١ ٧٦٣ ٩٠٦	٨٠٠ ٠٠٠	٣٥٢ ٥٩٢	٧٣٨ ٨٩٩	١ ٠٩٧ ٢٤٩	الإستبعادات
٣ ٦٤٤ ٣٥٧	١ ٣٣٩ ٠٩٩	٣٨٨ ٣٩٥	٢٧٤ ٧٤٥	٦٦٧ ١٦٩	٩٧٤ ٩٤٩	مجمع الاهلاك
١٧٢ ٨٩٣	٥٩ ٤٤٦	٤٠ ٠٠٠	١٩ ٤٦١	٢٣ ٤١١	٣٠ ٥٧٥	مجمع الاهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢١
٣ ٨١٧ ٢٥٠	١ ٣٩٨ ٥٤٥	٤٢٨ ٣٩٥	٢٩٤ ٢٠٦	٦٩٠ ٥٨٠	١ ٠٠٥ ٥٢٤	مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١٥٦ ٤٩١	٥٤ ٨٠٤	٤٠ ٠٠٠	١٤ ٥٩٦	٢٤ ١٦٠	٢٢ ٩٣١	مجمع اهلاك مستبعد
٣ ٩٧٣ ٧٤١	١ ٤٥٣ ٣٤٩	٤٦٨ ٣٩٥	٣٠٨ ٨٠٣	٧١٤ ٧٤٠	١ ٠٢٨ ٤٥٥	مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٧٧٨ ٩٠٤	٣١٠ ٥٥٧	٣٣١ ٦٠٥	٤٣ ٧٨٩	٢٤ ١٦٠	٦٨ ٧٩٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٨٨١ ٩٨٧	٣٣٦ ٨٦١	٣٧١ ٦٠٥	٥٨ ٣٨٦	٢٣ ٤١٠	٩١ ٧٢٥	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

اهلاك الفترة تم تحميله علي قائمه الارباح و الخسائر علي النحو التالي
اهلاك اداري
اهلاك تشغيلي

- لا يوجد رهن علي الاصول الثابتة

- لا توجد اصول غير مستغله

١٠- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

بلغ رصيد دائنون وأرصدة دائنة أخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٨ ٤٢٢ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	موردون
٢٧ ٣٣٤	--	خدمات (بورصه - هيئه سوق المال - مصر للمقاصه - دمغه)
٣ ٧٨٠	٥١١	اداره السجلات
١١ ٨٢٩	٦ ٣١٦	اتعاب مراقب الحسابات
١٨ ١٥٠	٢٤ ٠٠٠	المساهمه التكافليه لمواجهة اثار كورونا
٥ ٥٢٤	--	المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل
١٦ ٩١٨	٦ ٦١٥	مساهمه صندوق تكريم اسر الشهداء
١ ١٣٠	٩٨٠	الاجمالي
٨٤ ٦٦٥	٣٨ ٤٢٢	

١١- مصلحه الضرائب :

بلغ رصيد مصلحه الضرائب في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٠ ١٦٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ضرائب كسب عمل
٣٧ ٨٩٠	١٥ ٦٤٨	ض عمولات و سمسره - ماده ٥٧
١٨٨ ٧٠٢	--	الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبه
٦ ٠٢٩	٤ ٥١٢	الاجمالي
٢٣٢ ٦٢١	٢٠ ١٦٠	

١٢- قروض مسانده:

بلغ رصيد القروض المسانده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	السيد / وجدي قلته ميخائيل
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الاجمالي
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	

■ وافقت الجمعية العامه للشركه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٣١ علي قرض مسانده من السيد / وجدي قلته ميخائيل ليصبح رصيد القرض المسانده الممنوح من سيادته ٥ ملايين جنيه .

■ تم الحصول علي قرض مسانده جديد بمبلغ ١٠ ملايين جنيه بموجب محضر اجتماع مجلس اداره بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٨ علي أن يتم عرض القرار علي الجمعية العامه للشركه للموافقه عليه .

تنوافر في هذه القروض الشروط التاليه:

■ ألا تقل مدتها عن سنتين.

■ ان يقدم هذا القرض دون الحصول على اى ضمانات و ليس له اولوية على اى قروض اخرى.

■ يحق للطرف الاول ان يسترد مبلغ القرض قبل تاريخ الاستحقاق بشرط ألا يترتب على ذلك انخفاض صافي راس المال عن الحد الأدنى المقرر بمعايير الملاءة.

■ جميع القروض الممنوحة للشركه لا يترتب عليها اى التزامات تمويله تجاه الساده المقرضين .

١٣- مشروعات تحت التنفيذ :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلي :

البيان	الرصيد في	الإضافات خلال الفترة	المجول لحساب الأصول	الرصيد في
	٢٠٢٢/٠١/٠١		خلال الفترة	٢٠٢٢/١٢/٣١
انفاق استثماري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
*مقدم حجز شراء وحده	١٠٩٢٨٨٠	٦١٤٧٨٠	--	١٧٠٧٦٦٠
بالعاصمة الاداريه				
الاجمالي	١٠٩٢٨٨٠	٦١٤٧٨٠	--	١٧٠٧٦٦٠

- بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ قامت الشركة بالتعاقد مع شركة إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركة بالعاصمة الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم وتم سداد مقدم الحجز وتقوم الشركة بسداد الاقساط المستحقه .

١٤- رأس المال المصدر والمدفوع:

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري والمصدر والمدفوع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري وبموجب اجتماع الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦ والتي قررت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ لتصبح ١ جنيه مصري وتم اعتماد المحضر بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٦ وفيما يلي تطور رأس المال للشركة :

البيان	المبلغ
قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر بتاريخ ٢/٤/١٩٩٤ وأودع ببنك مصر وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢/٤/١٩٩٤	٦٢٥٠٠
قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ٦/٦/٢٠٠١ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٦/٦/٢٠٠١	٦٢٥٠٠
قيمة ٥٠% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري في ١٨/٦/٢٠٠٦	١٢٥٠٠٠
قيمة ٧٥% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٦ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٦	٧٥٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٣٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٧/١١/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٦	١٠٠٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٤٢ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٨/٥/٢٠٠٧	٣٠٠٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع بالبنك العربي الافريقي وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٥٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٧	٥٠٠٠٠٠٠
بموجب الاكتتاب العام وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٤/٣/٢٠١٠	٣٠٠٠٠٠٠
بموجب الاكتتاب العام وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٨/٨/٢٠١٠	٧٠٠٠٠٠٠
بموجب قرار الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١١ - بزيادة رأس المال المصدر و المدفوع من الاحتياطيوات و ذلك عن طريق اصدار اسهم مجانيه و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٨/٦/٢٠١١	٤٥٠٠٠٠٠
الاجمالي	٢٤٥٠٠٠٠٠

- بلغت الخسائر المرحله في ٣١/١٢/٢٠٢١ مبلغ ١٢٧٨٠٩٥٥ جنيه مصري وتم الدعوه لانعقاد الجمعية العامه الغير عاديه في ٣١/٣/٢٠٢٢ و ذلك للنظر في استمرار النشاط و تم انعقاد الجمعية و موافقه علي استمرار النشاط .

هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فاكثراً)

الموقف وفقاً لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩		الاسم
نسبه	عدد الاسهم	
٢٠.٤١%	٥٠٠٠٠٠	مينا وجدي قلته ميخائيل
١٨.٦٥%	٤٥٦٦٦٨٧	سناء بشرى حفيظ
١٧.٦٣%	٤٣١٩٦٨٧	دينا وجدي قلته ميخائيل
٦.٩٣%	١٦٩٦٩٨٦	حسام الدين يوسف الطاهر
٦.٨٧%	١٦٨٢٦٦٩	رانيا اسماعيل محمد مهدي
٥.٩٣%	١٤٥٣١٢٣	عباس محمد رضا عباس الطوخي
٥.٩١%	١٤٤٧٢٧٠	نهله يحيى عبد الخالق عمر تحيمر
٥.١٨%	١٢٦٩١٠٠	احمد عباس محمد رضا الطوخي
٨٧.٥%	٢١٤٣٨٥٢٢	الإجمالي

هيكل المساهمين الاحمال, موضجانه الاسهم حرة التداول:

الموقف وفقاً لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٩		الاسم
نسبتها	عدد الاسهم	
١٠٠%	٢٤٥٠٠٠٠	اجمالي اسهم الشركة المقيدة لدى شركة مصر للمقاصه
٠.٢٧٦%	٦٧٦٢٠	اجمالي الاسهم غير المودعه بالايدياع المركزى
٩٩.٧٢٤%	٢٤٤٣٢٣٨٠	اجمالي الاسهم المودعه بالايدياع المركزى
.	.	اسهم خزينه
٩١.٥٥٤%	٢٢٤٣.٧٥٥	إجمالي اسهم بغرض الاحتفاظ
٨.١٧%	٢٠.١٦٢٥	إجمالي الاسهم حره التداول

١٥- إيرادات النشاط :

يتمثل بند إيرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ١٩٢٩٧٤٥ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	عمولات
٥٣٣٥٨٦١	١٦٣١٦٥٧	مقابل تمويل عمليات الشراء الهامشي
٢٠٧٤٣٦	٢٩٨.٨٨	
<u>٥٥٤٣٢٩٧</u>	<u>١٩٢٩٧٤٥</u>	الإجمالي

١٦- تكلفه إيرادات النشاط :

يتمثل تكلفه إيرادات النشاط في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١١٧.٣٣٦ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	رواتب و اجور
١٥٣٤٧٥٥	٨٢٦٧.٥	رسوم و اشتراكات
٢٠٢١٤٣	١١٤٤٠٧	صيانه
١٠٠٩٨٧	١٦٤٤٢٠	اهلاكات تشغيل
٥٩٤٤٦	٥٤٨٠٤	
<u>١٨٩٧٣٣١</u>	<u>١١٦.٣٣٦</u>	الإجمالي

١٧- المصروفات العمومية :

تمثل بند مصروفات عمومية الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٢٩٢٢.٦٩ جنيه مصري فيما يلي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مرتبات
١٢.٦٢٢٦	١١٣٣٢٥٠	تامينات اجتماعيه
٢٢.٠٥٢	٢٣٥٨٠٠	كهرباء و مياه
٦٨١٥٣	٣٨٧٩٥	اكراميات و هدايا
٢١٩٦٩	٢٨٤٨٤	تليفون و بريد و دمغه
١.٨٧٧	١.١٢٢	ادوات كتابية و مطبوعات
٥٨٦٨٩	٦١٦٩٠	ايجار
٢١٢٩.٣	٢٨٨٩٧٤	صيانة واصلاح
٣٨٥٤٠	١١٦٦٨٠	اهلاكات اداريه
١١٣٤٤٨	١.١٦٨٧	بوفيه وضيافة
٦٦٨١٨	٤١٦٥٥	اتعاب و استشارات
٤١٨.٠	٧.٣٥٠	نقل و انتقال
٢٩٧١٨	٣٥٧٣٧	رسوم و اشتراكات
١٨١٢٧٨	٨٥٦٥٥	م. بنكية
١٣٦٩٨	١٦٣٩٨	مصروفات قضائيه
--	٢٢٢.٠	مصروفات بالبورصة
١٣.٥٥٠	٩١٣.٥	مصروفات بمصر المقاصة
٥٥١٦٤	١٦٧٩٩	مصروفات بهيئة الرقابة المالية
٣٩٩٨٥	٧١٨٨٨	بدلات حضور و مكافات اعضاء مجلس الاداره
٤٩٥٦.٠	٤٥٤٦.٠	
<u>٣.٠٥٤٦٨</u>	<u>٢٩٢٢.٦٩</u>	الإجمالي

١٨- إيرادات أخرى:

يتمثل بند إيرادات أخرى الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٧١٥٨٦٣ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	فوائد بنكيه
٢٣٤٥٥	٧٩٤٠٦	
٢٤٠٧٣٣	٤٧٨١٠	ايرادات متنوعه - فروق حفظ مركزي
٦٥٢٨١٩	٢٣٣٥٠٧	ايرادات اخرى
٣٠٦٨٨٥	٣٥٥١٤٠	ايرادات استثمارات
١٢٢٣٨٩٢	٧١٥٨٦٣	الاجمالي

١٩- نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

بلغ نصيب السهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من الأرباح (الخسائر) مبلغ (٠٠٢٦٧٣) جنيه مصري في حين بلغ نصيب السهم من الأرباح (الخسائر) عن الفتره المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٠٠٠٤٠٠٠ جنيه مصري وذلك بياها كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي ارباح (خسارة) الفتره
٩٦٢٩٢	(٦٥٤٩٢٩٨)	
		يقسم على
٢٤٥٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدره
٠٠٠٠٩	(٠٠٢٦٧٣)	نصيب السهم في الأرباح (خسارة) (جنيه/سهم)

٢٠- الموقف الضريبي:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية بانتظام.

■ الضريبة علي ارباح شركات الاموال

- الشركة ملتزمة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية و سداد المستحق من واقع الإقرار .
- السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٤ و تم اخطار الشركه بنماذج ٣، ٤، و ظهرت بعض الفروق و تم سدادها .
- السنوات ٢٠١٠ : ٢٠١١ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و تم التحويل الي لجنة الطعن الضريبي و صدر قرار بأعاده الملف للمأموريه للفحص و لم يتم الفحص حتي تاريخه .
- السنوات ٢٠١٣ : ٢٠١٤ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و حاله الملف للجنة الداخليه في المصلحه و لم يتم الاتفاق و تم التحويل الي لجان الطعن الضريبي لم يتم تحديد جلسه حتي تاريخه .
- السنوات ٢٠١٥ : ٢٠١٧ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
- السنوات من ٢٠١٨ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ الضريبة علي المرتبات

- تقوم الشركه بتقديم التسويات السنويه في نهايه كل عام و سداد الضريبه المستحقه من واقع التسويات المقدمه .
- تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبه المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٤ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ ضريبة الدمغة

- قامت مأمورية ضرائب دمغة القاهرة بفحص محركات الشركه حتى عام ٢٠١٤/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٥ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

- الشركه ملتزمة بتنفيذ احكام الخصم تحت حساب الضريبة و تم السداد حتى ٢٠٢٢/٠٩/٣٠ .
- قامت مأمورية الضرائب بفحص الشركه من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٦ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٧ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

■ ضريبة القيمة المضافه

- الشركه غير خاضعة لضريبة القيمة المضافه .

■ **التأمينات الاجتماعية**

- يتم سداد التأمينات الاجتماعية بصفه دوريه

٢١- التزامات ضريبية:

تتمثل الالتزامات الضريبية على الشركة فى ضرائب الدخل الجارية و ضرائب الدخل المؤجله:

١-٢١ ضريبه الدخل الجارية:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١	البيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	ضريبه الدخل الجارية
--	--	
--	--	
٨٥٩٦٥	(٦٥٥٢١٨٢)	تسويه ضريبه الدخل على اساس السعر الفعلي للضريبه
(٢٧٧٢٦٦٧)	٣٩١٨٨٥٥	- صافي الربح المحاسبي (الخساره)
(٢٦٨٦٧.٢)	(٢٦٣٣٣٢٧)	- تسويات ضريبية
..	..	- صافي الوعاء الضريبي
..	..	- الضريبه المستحقه
		- السعر الفعلي للضريبه

٢-٢١ ضريبه الدخل المؤجله

التزامات ضريبية مؤجلة ناشئة عن اهلاكات الأصول الثابتة (الفرق بين الأساس المحاسبي والأساس الضريبي):

و يتمثل هذا الرصيد فيما يلى:

الرصيد فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	الحركة خلال الفتره	الرصيد فى ٢٠٢٢/٠١/٠١	البيان
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	ضريبه الدخل المؤجله
(٧٩ ٩٥٠)	٢٨٨٤	(٨٢ ٨٣٤)	
(٧٩ ٩٥٠)	٢٨٨٤	(٨٢ ٨٣٤)	الاجمالي

٢٢- الالتزامات المحتملة والالتباطات التعاقدية الاخرى:

لا توجد التزامات محتملة حتى تاريخه.

٢٣- الموقف القانوني:

تم رفع دعوي قضائيه رقم ١٠٧٣ لسنة ٢٠٢٢ من الهيئه العامه للرقابه الماليه ضد بعض العاملين بالشركه بصفتهم الوظيفيه و تم احواله الدعوي للخبراء و متوقع عدم تحمل الشركه عباء ماليه عن الدعوي .

٢٤- توزيع الادباج:

طبقا للمادة ٥٨ من النظام الاساسى للشركه يتم توزيع الادباج كما يلى:

- ٥% احتياطي قانوني يتوقف متى بلغ نصف راس المال المصدر.
- ١٠% حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الاجور السنويه للعاملين طبقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة الشركه و تعتمدها الجمعية العامه.
- ٥% حصة اولى للمساهمين من رأس مال الشركه.
- ٥% مكافاة مجلس الادارة من الباقي.
- الباقي حصة ثانية للمساهمين أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الادارة أو يكون احتياطي غير عادى أو مال لاستهلاك غير عادى.

٢٥- الالتباطات البأسماليه:

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ قامت الشركه بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمه الاداريه الجديده بإجمالى قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم و تم سداد مقدم الحجز و تقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه فى تواريخ استحقاقها على ان يتم استلام الوحده خلال ٤ سنوات من تاريخ التعاقد .

٢٦- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركه فى الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و ارصدة المدينون والأرصدة المدينة الاخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى.

ويتضمن الإيضاح رقم (٧/٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

أ- خطر سعر الفائدة:

يتمثل خطر الفائدة فى التغيير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العمولات على أرصدة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثرا عكسيا على نتائج الأعمال .
و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول و الإلتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

ب- خطر أسعار الصرف:

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التقلبات فى سعر الصرف و الذى يؤثر على المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية و كذلك تقييم الأصول و الإلتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد الإلتزامات بعملات أجنبية .

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١/٣) فقد تم تقييم أرصدة الأصول و الإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام متوسط أسعار الصرف المعلنة من البنوك التى تتعامل معها الشركة فى تاريخ الميزانية .

ت- خطر الائتمان:

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الإئتمان على سداد المستحق عليهم و يعتبر هذا الخطر محدود نظرا لأن الشركة تتعامل مع عملاء ذو ملاءة مالية جيدة و قد وضعت الشركة سياسة ائتمانية تتضمن الحصول على دفعات مقدمه .

ث- خطر السيولة:

يتمثل خطر السيولة فى مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الإلتزامات المتعلقة بالأدوات المالية . و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمته العادلة .
و تقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة اية التزامات مستقبلية . و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- القيمة العادلة للأدوات المالية:

طبقا للأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول و التزامات الشركة الواردة بالإيضاح رقم (٧/٣) فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية .

ح- خطر السوق:

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الأسعار و التى تنشأ من التغيير فى أسعار الصرف و الفوائد و أسعار الأوراق المالية التى قد تؤثر على إيرادات الشركة او تكلفة احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت .

خ- خطر الاستثمار:

يتمثل الإستثمار فى انخفاض المحتمل فى العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر فى رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الإستثمار فى أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبيا ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب فى محفظة الأوراق المالية فى كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة فى إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و إعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع فى الإستثمار فى القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبيا .

٢٧- الأحداث الجارية الهامة:

- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٤ صدر قرار رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢٢ من لجنة العضوية بالبورصة و ذلك بحظر استفاده الشركة من نظم التداول و الخدمات و التسهيلات المعمول بها بالبورصة و ذلك لحين التزم الشركة بنسب الملاءة المالية المقرره و قرار مجلس إداره الهيئه رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم مزاوله نشاط الشراء بالهامش .
- بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٠٧ صدر قرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢٢ من لجنة العضوية بالبورصة و ذلك بإعاده استفاده الشركة من نظم التداول المعمول بها بالبورصة المصريه بدء من جلسه ٢٠٢٢/١٢/٠٨ .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٠٧ صدر قرار مجلس اداره الهيئه العامه للرقابه الماليه رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٢ و المتضمن الزام الشركة بزيادة قيمه التأمين المودع منها بقيمه عشره ملايين جنيه لمده عام و قامت الشركة بالتظلم من القرار و ذلك بالتظلم رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢ .
- بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦ صدر قرار لجنة التظلمات بالهيئه العامه للرقابه الماليه برفض تظلم الشركة رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢ ، و قد قامت الشركة بسداد الإلتزام المالى المفروض عليها من الهيئه العامه للرقابه الماليه و ذلك بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٨ .

- شهد النصف الثاني من شهر مارس ٢٠٢٠ بداية انتشار جائحة كورونا في مصر و قد اعلنت الحكومة المصرية عن تدابير غير مسبوقه لمكافحة عدوى الفيروس و انتشاره ، و قد قامت ادارة الشركة بتحديد اهدافها لهذه الفترة في المحافظة على العاملين و تامينهم من مخاطر كورونا مع استمرار العمل و البيع باتخاذ الاجراءات الاحترازية لتحجيم المخاطر على فرق العمل و لضمان تلبية متطلبات الاسواق المختلفة لمنتجات الشركة.
- ادى تباطؤ العديد من إقتصاديات الدول الكبرى في الفترة الأخيرة إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، و اضطراب سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف الشحن . بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على إقتصاديات الكثير من الدول و منها إقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما أن الحرب بين روسيا و أوكرانيا أدت إلى إنخفاض تدفقات النقد الأجنبي من السياحة و كذلك الإستثمار الأجنبي المباشر ، و هو ما ترتب عليه إرتفاع الأسعار بصفة عامة.
- تلك الزيادة في الأسعار العالمية شكلت ضغطا إضافيا على العملة المحلية (الجنيه المصري) مما استوجب تدخل البنك المركزي برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري و تحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢ و قد نتج عن هذا التحريك انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت ١٨%.
- و بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ قرر البنك المركزي زيادة سعر الائتمان و الخصم بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل إلى ١٣.٧٥% و بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٢ قرر البنك المركزي زيادة سعر الائتمان و الخصم بواقع ٣٠٠ نقطة اساس ليصل إلى ١٦.٧٥% و تبني سعر صرف مرن ليعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الاجنبية الاخرى بواسطة قوى العرض و الطلب و نتج عن هذا النظام انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الاجنبية.
- قد يكون لتلك الأحداث أثار على نشاط الشركة و قوائمها المالية في المستقبل (مركزها المالي و نتائج اعمالها و تدفقاتها النقدية) ولكن لا يمكن تحديده بشكل دقيق في الوقت الحالي.